

«الأنباء» زارت مبنى الإدارة الجديد واطلعت من مديرتها على سير العمل

خالد الراشد: تأخر طلبات إيصال التيار لا تتحمله إدارة التمديدات منفردة.. وإنما المكاتب الهندسية المهمة في متابعة معاملاتها

دارين العلي

عادة ما تنتهي إدارة التمديدات الكهربائية في وزارة الكهرباء والماء بمسؤوليتها عن التأخير في عملية إيصال التيار للمنازل والمشاريع الجديدة بسبب الدورة المستندية لديها والتدقيق المستفيض الذي تقوم به على المعاملات التي تسبق الإيصال. وبعد إدخال النظام الإلكتروني في إنجاز المعاملات، وانتقال الإدارة مؤخرا من مبنى الوزارة الرئيسي إلى مبنى مستقل في صحن بهدف التوسع على الموظفين لإنجاز أعمالهم بشكل أفضل، تومس المستهلكون خيرا. إلا أنه ما تبين فعلا أن أسباب التأخير لا تتحملها الإدارة منفردة وإنما بعض المكاتب الهندسية المكلفة بمتابعة البناء بسبب إهمالها وعدم متابعتها لمعاملاتها بشكل سليم.

هذا ما أكده مدير إدارة خالد الراشد الذي زارته «الأنباء» في المقر الجديد الذي تم الانتقال إليه منذ أربعة أشهر في منطقة صحن، حيث نبه المواطنين إلى عدم اختصار الدورة المستندية لأن الأمر يتعلق بسلامتهم، مشددا على أهمية عمليات الفحص التي تقوم بها الوزارة على التمديدات الكهربائية للتأكد من مطابقتها لوائحها وتوقع أي حادث. مشكلة المبنى الجديد والنظام الإلكتروني ومعاملات إيصال التيار وقضايا أخرى غير ما كانت محل البحث خلال الزيارة، وفيما يلي التفاصيل:



حاله حال المعاملات الورقية لم يغير شيئا من ناحية الأتجار وهذا النظام يحتاج إلى تطوير لتسريع المعاملات، فأي نظام جديد لا يمكن أن نرى مردوده إلا بعد فترة من التنفيذ، وقد بدأنا باستخدام هذا النظام في إبريل 2015 وبعد مرور ما يقارب العامين وجدنا الكثير من المشاكل التي تمت معالجتها والتي تتم معالجتها حاليا ومن الأمور التي يجب تطويرها الشاشات التي يجب تكبيرها لتستوعب حجم المخططات أو وضع أكثر من شاشة للتدقيق.



هل ستساهم مساحات المبنى الواسعة في تسريع إنجاز المعاملات؟

وهل هناك نية للتطوير؟ هل بدأت بذلك؟

● نحن لدينا خطة لتطوير الإدارة ككل وبدأنا منذ ديسمبر الماضي بنقله نوعية في مجال التعامل الإلكتروني وبداًنا بمعاملات السكن الخاص التي يتم إنهاؤها إلكترونيا منذ بدايتها حتى نهايتها بما فيها قسم الفحص وبعد مدة ربما لن تتجاوز الـ 5 أشهر لأن يكون هناك تعامل ورقي أو يدوي بالمطلق في أي معاملة سكن خاص، أو أي سكن استثماري أو مشروع لا تتجاوز أعماله الـ 340 كيلو، أما ما يتعدى ذلك فسيتم التعامل معه عن طريق النظام الإلكتروني المعمول به مع البلدية.

ولكن هذا التقسيم إلا يؤدي إلى تشتيت في العمل وربما حصول أخطاء، لماذا لا يكون هناك نظام موحد لجميع القطاعات والأعمال؟

● من وجهة نظري من الأفضل أن يكون هناك نظام موحد لجميع الشرائح ونحن نعمل بالفعل على هذا الأمر ولدينا خطة لتنفيذ نظام الكتروني واحد لجميع الشرائح والمشاريع، والتعامل الإلكتروني يعتبر نقلة نوعية في مجال عمل الإدارة منذ تأسيسها، أما ما تقوم به اليوم فيعتبر نقلة تطويرية عمولات عبر هذا النظام القابل للتطوير الذي نسعى إلى إدخال المكاتب فيه بالتنسيق مع القيادة العليا، وذلك بهدف وضع حد للتأخير الذي يحصل بسبب بعض المكاتب وتعمل المسؤولة بشكل مشترك معها.

قسم التكيف وهذا عدد قليل جدا لتغطية جميع مناطق الكويت، ولكن إذا أردت أن أزيد الطاقم فأنا بحاجة لمساحة أوسع والمهندسات الموجودات يقمن بعملهن على أكمل وجه ويحصل أحيانا بعض التأخير بسبب كبر المشروع، فكلما كبر حجم الكيبل وعدد المحولات زادت المدة الزمنية للدراسة، أما فيما يتعلق بالفاحصين فيبلغ عددهم 55 فاحصا، وأرسالها للمكتب الهندسي المهندس إلى قسم الفحص الإلكتروني مع المستندات، فهل تخلصتم بالمطلق من المعاملات الورقية، وما معوقات النظام الجديد؟

● نعم، هناك ربط الكتروني بين البلدية والوزارة ما سمح بإدخال المعاملات الكترونيا وكذلك المخططات، ولكن لكل خطوة جديدة معوقات في بداية التطبيق ومشاكل تظهر على السطح مع عملية التنفيذ ونحاول تلافى هذه المشاكل وتواصل مع مبرمجي البلدية الذين أعدوا هذا البرنامج في حال حصل أي خلل كعدم قدرتنا على تحميل المخططات أو القيام بعمليات التراسل، كذلك تم الاستغناء عن المعاملات الورقية ولكن ليس بالمطلق، فقسم الفحص لم يدخل بعد في هذا النظام وبالتالي ترسل إليه العائلات ورقية لمتابعتها.

ولكن هل ساهم هذا النظام في تسريع إنجاز المعاملات؟

● فيما يخص الأبحاث وسعة أبحاث المعاملات، فأنا أجد أن

ما حصل في معاملة الوزير التي ذكرتها، هذا ما يتعلق بأسباب التأخير التي تعود إلى الإدارة ولكنها نادرة وقليلة، أما الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى التأخير والتي يتم وضع اللوم على الإدارة فيها فهي بسبب بعض المكاتب الاستشارية الغير مهتمة بعملية المتابعة، فأحيانا كثيرة تقوم الموظفة المعنية بكتابة ملاحظاتها على المعاملة وإرسالها للمكتب الهندسي الذي لا يابه لها ولا يكلف نفسه أحيانا بالاطلاع عليها أساسا، فهناك معاملة مثلا دخلت إلى قسم المتابعة وتم إبلاغ المكتب الهندسي بأن هناك بعض المستندات الناقصة ولم يقم بإكمالها وبقيت المعاملة متوقفة لمدة أربعة أشهر قدم بعدها المكتب شكوى للوزارة باننا نؤخر المعاملة بالرغم من أنه السبب وراء هذا التأخير لأنه لم يتابع عمله، فأغلب المكاتب الهندسية لا تتابع عملها بشكل جيد ما يترتب عليه تأخير في الإدارة وخسارة للمواطن، وهذه المكاتب تتحمل مسؤولية جزء كبير من التأخير.

هل نفهم من كلامكم أن هناك نقصا في أعداد المهندسين العاملين على متابعة المخططات؟

● نعم، فغالب المكاتب الهندسية عند التمديدات التي تستقبلها الإدارة يومياً؟

● نستقبل يوميا ما بين 60 إلى 80 معاملة للسكن الخاص، ومن 10 إلى 20 معاملة للسكن الاستثماري عدا عن المشاريع التجارية والتنموية والمصانع وغيرها، وفي الإدارة 45 مهندسة في قسم الكهرباء و16 مهندسة في

من التأخير ومن بينهم كما علمنا وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق والذي تأخر إحدى معاملاته قبل أن يصبح وزيرا للكهرباء؟

● أسباب التأخير في بعض المعاملات وليس في جميعها مترابطة ومتداخلة وقسم الفحص كما قلنا سابقا بريء منها فيمجرد انتهاء المعاملة يتم تحديد موعد ويخرج الفاحص لتأدية عمله، ولكن التأخير ممكن أن يحصل في بداية المعاملة في قسم المتابعة وفقا لحجم المعاملة ونوع المنشأة، فالسكن الخاص مثلا الذي لا تتجاوز أعماله الـ 120 كيلوفولت أمره سهلة جدا ولا يحصل أي تأخير في معاملاته، وربما يحصل التأخير ليوم أو يومين بسبب على تحديد موعد بشكل سريع، حيث لا يتجاوز عدد الفاحصين الـ 55 فاحصا، وهذا طبعا لا يتناسب مع الزيادة العمرانية التي تشهدها البلاد في السكن الخاص إلا أن هذه المعاملة لا تحتاج لأكثر من 10 أيام إذا كانت مستوفاة كل الشروط والمعايير.

وماذا عن السكن الاستثماري والأنشطة الأخرى؟

● الأنشطة الأخرى كالعمرات الاستثمارية والمجمعات التجارية والمشاريع الحكومية فحجم المخططات كبير جدا ويتطلب دراسة أعمق وأدق وبسبب تزامن عدد من المشاريع عند المهندسة المدققة نفسها يحصل بعض التأخير في العمل خصوصا إذا اضطرت هذه الموظفة لإجازة طارئة فيصعب نقل العمل لغيرها لأنها ستضطر للبدء فيه منذ البداية، وهذا



(محمد هاشم)

مدير إدارة التمديدات الكهربائية خالد الراشد يتحدث إلى الزميلة دارين العلي

بعدها إلى قسم الكهرباء والتكليف معا للتأكد من حجم الأحمال التي تحتاج إليها المنشأة والتدقيق في أحجام الوايريات والكيبلات التي تحتاج إليها وبعد أن يتم اعتمادها ترسل إلى قسم الفحص الذي يتوجه إلى المبنى مباشرة للتدقيق في مطابقة المخططات للتمديدات على أرض الواقع وذلك عبر موعد يحدد مسبقا مع صاحب المنشأة وفي حال مطابقتها يتم اعتماد المعاملة وإرسالها إلى قسم التكليف لدفع المستحقات ثم إلى وائريات الكهرباء للمباشرة في إيصال التيار أما في حال عدم مطابقتها فإنه يتم إيقاف المعاملة لحين تعديل الملاحظات.

فحص التمديدات بعض المستهلكين يتخوفون من عملية الفحص ويدعون أنه لتأخير معاملاتهم فما تعليقكم؟

● بالنسبة لنا عملية الفحص من أهم وأدق المراحل التي تمر بها معاملة إيصال التيار، وهذا من منطلق حرص التمام على السلامة العامة وعلى صحة من سيقطنون المنزل، وهذه العملية تتم وفق نموذج موحد يطلع من خلاله الفاحص على جودة الوايريات والقواطع الموزعة في التمديدات الكهربائية وأحجامها وإذا ما كانت متطابقة مع المعايير، ويتأكد من مطابقة المخطط للتمديدات وذلك حرصا على سلامة المواطن الذي سيسكن المبنى لأننا نتعامل مع سلعة خطيرة في حال لم يتم التأكد من عنصر الأمن والسلامة، فإذا ما كانت هذه التمديدات غير جيدة أو غير سليمة فالمواطن حينها مهدد مع أسرته لأي أضرار ناتجة عن صواعق كهربائية، لذلك أؤكد أننا لن نمرر أي

معاملة نجد فيها أي مشاكل من الأشكال وهدفنا من ذلك الحفاظ على السلامة العامة فنحن كجهات رسمية مطالبون بذلك، لذلك نناشد المواطنين وأصحاب المنازل تسهيل عمل الفاحص لأنه يعمل يتأكد من سلامته وسلامة أسرته.

مقاول كهربائي مهتم هناك سؤال يطرح نفسه هنا، لماذا لا يتم تأهيل مقاولي كهربائيين معتمدين من الوزارة حتى لا يقع المستهلك في فخ المقاولين الذين لا يقومون بالتمديدات ويوضع المواد وفق معايير الوزارة؟

● هذا مقترح جيد بالفعل ولكنه يحتاج إلى دراسة موسعة على مستوى القيادة ووقت طويل أيضا، فهناك عدد كبير من المقاولين في البلاد ومعظمهم من حملة شهادات الخبرة وليس الشهادات العلمية الفنية في هذا الشأن إلا أنه بالفعل منح المقاولين الكهربائيين رخص عمل من قبل الوزارة أمر يستحق الدراسة، وإلى ذلك نناشد المواطنين وعموم المستهلكين الانتباه لنوعية المقاولين الكهربائيين عند الاستعانة بهم تحسبا من فوضى التمديدات بسبب عدم خبرة المقاول والتي يتم اكتشافها أثناء الفحص مما يضطر المالك أحيانا إلى تبديل التمديدات بالكامل، وهناك بعض الأخطاء التي تنجم معالجتها فورا أثناء عمليات الفحص.

ولكن ما أسباب تأخر المعاملات إذ يتأخر الكثير من المستهلكين

لن نمرر أي معاملة نجد فيها أي أخطاء فنية في التمديدات حفاظاً على السلامة العامة

فحص تمديدات المنشأة لا يؤخر المعاملة ونناشد أصحاب المنازل تسهيل عمل الفاحص

نستقبل بين 60 و80 معاملة للسكن الخاص يوميا وتنتهي بأقل من 10 أيام في حال كانت مستوفية الشروط والمعايير المطلوبة

لنعد لعمل الإدارة ما إدارة التمديدات وما اتصال مباشر مع المستهلك فهي معنية بتقديم طلبات إيصال التيار وزيادة التيار إلى المسكن، وتتألف من 5 أقسام رئيسية وهي قسم المخططات أو المتابعة وقسم التكيف وقسم الكهرباء وقسم الإضافات وقسم الفحص، وكل هذه الأقسام مكملة لبعضها بعضا في الدورة المستندية التي تحتاج إليها معاملة إيصال التيار التي تبدأ من قسم المتابعة وبعد التدقيق عليها والتأكد من سلامة المخططات يتم توجيهها إلى قسم التكيف للتدقيق على أحمال التكيف ومخططاته وبعد اعتمادها يتم تسليم نسخة من الاعتماد للمكتب الهندسي وأخرى لمقاول الكهرباء ثم تتوقف المعاملة لحين الانتهاء من البناء لتدخل

بداية نهنتكم على الانتقال للمكان الجديد وهل ساهم هذا الانتقال في دعم حسن سير العمل؟

● المكان جيد مكان مستقل عن مساحات واسعة أفضل من التي كانت مخصصة للإدارة داخل الوزارة حيث بات هناك مكاتب لكل الموظفين ورؤساء الأقسام والمهندسين الموجودين في الإدارة ولكن لكل مكان جديد كما توجد مميزات توجد عيوب أيضا ومن هذه العيوب الروائح الكريهة التي كانت تصدر من دورات المياه والتي تم تلافؤها والانتهاء منها بفضل تعاون قطاع الخدمات الفنية في الوزارة، ويتم تلافى المشاكل المتبقية ولكن هذه المشاكل لا تعوق سير العمل.

ولكننا من خلال جولتنا لاحظنا أن المبنى يقتصر على بعض القومات والاحتياجات كعدم وجود شركة تنظيف أو كافيتريا وحتى المدخل الرئيسي للمبنى غير مؤهل، فإلى متى سيستمر ذلك؟

● ربما هناك بعض النواص وكبعض جديد لا بد أن تصادفنا مشاكل به ولكننا نعمل على تلافيتها وسيتم توفير كل المتطلبات والاحتياجات الخاصة بالموظفين أولا بأول، فالهدف من الانتقال كان لإيجاد مكان كاف للموظفين وهذا حصلنا عليه فعلا.

لنعد لعمل الإدارة ما إدارة التمديدات وما اتصال مباشر مع المستهلك فهي معنية بتقديم طلبات إيصال التيار وزيادة التيار إلى المسكن، وتتألف من 5 أقسام رئيسية وهي قسم المخططات أو المتابعة وقسم التكيف وقسم الكهرباء وقسم الإضافات وقسم الفحص، وكل هذه الأقسام مكملة لبعضها بعضا في الدورة المستندية التي تحتاج إليها معاملة إيصال التيار التي تبدأ من قسم المتابعة وبعد التدقيق عليها والتأكد من سلامة المخططات يتم توجيهها إلى قسم التكيف للتدقيق على أحمال التكيف ومخططاته وبعد اعتمادها يتم تسليم نسخة من الاعتماد للمكتب الهندسي وأخرى لمقاول الكهرباء ثم تتوقف المعاملة لحين الانتهاء من البناء لتدخل

نصيحة للمواطنين.. سلامتكم من سلامة التمديدات

قدم الراشد نصيحة للمواطنين بعدم السعي لاختصار الدورة المستندية أو تسريع المعاملة بشكل غير قانوني، وتحمل أي تأخير في المعاملة هدفه سلامة التمديدات، لأن سلامة المواطن من سلامة التمديدات، وأي تساهل مع أخطاء تمديد سيكلف المواطن أضرارا في صحته وسلامته.

إضافات البناء دون ترخيص.. خطر كبير

أكد الراشد أن أي إضافات على البناء دون ترخيص ودون الإبلاغ الوزارة سيؤدي إلى مشاكل كبيرة واحترافات في حال تجاوزت الاحتمال قدرة الكيبلات الموجودة أساسا في المنزل.

ولفت إلى أن قسم الإضافات في الإدارة جاهز لاستقبال هذه الطلبات، حيث تقوم الإدارة بنفسها بتخطيط هذه لزيادة وتوزيع الاحتمال كخدمة مجانية دون الحاجة إلى مهندس مشرف، وفي حال كانت الاحتمال ضمن معدلات الكيبل ويستطيع تحملها فلا حاجة للإضافة، أما إذا زادت عن قدرة الكيبل فيجري تعديله وتحويل المعاملة إلى إدارة التكليف.

تقديم طلبات إيصال التيار

وترسل منها نسخة للمواطن. وبعد انتهاء البناء على المواطن التنسيق مع مهندس كهربائي مشرف معتمد من الوزارة لرسم المخطط الكهربائي لاستكمال المعاملة وبعد التدقيق على الجداول والأحمال ترفع المعاملة إلى قسم الفحص ويتم تحديد موعد للتأكد من سلامة التمديدات ثم تحول المعاملة إلى قسم التكليف وبعدها إلى الطوارئ الكهربائية للمباشرة بعمليات التوصيل.

حالات رفض المعاملة

مخالفة المخططات وعدم جاهزية موقع الفحص والتعامل مع مقاول كهربائي غير متخصص. يجب أن تكون المعاملة عن طريق مكتب استشاري معتمد وهناك ما يقارب 300 مكتب استشاري معتمد و120 مهندس كهرباء معتمد، و15 مهندس تكيف معتمد من قبل الوزارة.

الخطوات والمستندات المطلوبة لتقديم طلب إيصال تيار في السكن الخاص:

فتح ملف بإرفاق وثيقة المنزل وصورة عن البطاقة المدنية ورخصة بناء ونموذج طلب ترخيص إيصال تيار من شبكات التوزيع في الوزارة وعقد اتفاق مع شركة التكيف ومخططات التكيف التي تقدمها الشركة عن طريق النظام الإلكتروني ويتم اعتمادها في اليوم نفسه في حال كانت مستوفية للشروط

يتم رفض المعاملة إذ لم تستوف كل الأوراق والمستندات المطلوبة ويخاطب المكتب الاستشاري بضرورة تكملة الأوراق الناقصة.

إذا كان المخطط مخالفا لمخطط البلدية يوقع عقوبة مخالفة على المهندس المشرف ويتم إيقاف المعاملة ورفضها. يتم إيقاف مهندسي الإشراف



المبنى الجديد لإدارة التمديدات الكهربائية التابعة لوزارة الكهرباء والماء